

Distr.: General
6 November 2000
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية
الدورة العادية لعام ٢٠٠١

تقارير السنوات الأربع، ١٩٩٥-١٩٩٨، المقدمة عن طريق الأمين
العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦
تقرير الأمين العام
إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	١ - الاتحاد العالمي للعمل
٦	٢ - رابطة شبكات معلومات التنمية
٨	٣ - منظمة الفرنسيين الدولية
١٢	٤ - مؤتمر "الإنويت" القطبي
١٧	٥ - المعهد الدولي للتحليل التطبيقي للنظم
٢١	٦ - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام ١٩٧٩
٢٦	٧ - الخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية
٢٩	٨ - منظمة الوحدة النقابية الأفريقية
٣٣	٩ - الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي
٣٨	١٠ - الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا

١ - الاتحاد العالمي للعمل

(مركز استشاري عام منذ ١٩٤٧)

يتضمن هذا التقرير على سبيل البيان الأنشطة المهمة المختلفة التي نظمها الاتحاد العالمي للعمل لدى الأمم المتحدة وبعض وكالاتها على مدى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨.

ولكن التقرير لا يشير إلى الزيارات التي أوفدها الاتحاد أو إلى مشاركاته في الاجتماعات الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية والحلقات الدراسية التحضيرية للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة أو إلى الحملات التي قام بتنظيمها.

تعريف بالاتحاد

الاتحاد العالمي للعمل حركة دولية تضم منظمات نقابية تسعى إلى إنشاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تكفل ازدهار الإنسان من جميع الوجوه. ويكرس الاتحاد أعماله لدراسة المصالح المادية والمعنوية والروحية للعمال وتمثيلها والدفاع عنها، كما يجاهد من أجل إعمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطبيق المثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة ما يرد منها في النصوص التأسيسية لمنظمة العمل الدولية. ويضم الاتحاد ٢٦ عضواً ينتمون إلى ١٣٦ منظمة منتسبة موجودة في ١١٤ بلداً في أنحاء العالم.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حضر ممثلون عن الاتحاد العالمي للعمل اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وألقوا بيانات بشأن عدة بنود في جدول الأعمال:

ففي عام ١٩٩٥ التقى الأمين العام للاتحاد بالأمين العام للأمم المتحدة في إطار الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف في شهر تموز/يوليه. وخلال هذه الفترة، شارك ممثلو الاتحاد مشاركة نشطة في أعمال اللجان التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، بما في ذلك المشاركة الشخصية من جانب الأمين العام للاتحاد في اجتماع تحضيرى عُقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. كما شارك أحد الأمناء التابعين للاتحاد في حلقة دراسية نُظمت يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه وكان موضوعها "مشاركة المجتمع المدني في متابعة القمة الاجتماعية". وفي الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢٦ تموز/يوليه، قام الممثل الخاص للاتحاد لدى الأمم المتحدة في نيويورك بتمثيل منظمنا الدولية في دورة المجلس التي نُوقشت فيها، في جملة أمور، المسائل التالية: القضاء على الفقر، والتعاون في ميدان التنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والنهوض بالمرأة.

وفي عام ١٩٩٧ شارك الاتحاد في دورة المجلس الموضوعية وقدم إسهاما بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة.

لجنة حقوق الإنسان

في الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان المعقودة في عام ١٩٩٥ شارك الاتحاد في المناقشات الشفوية بشأن البند ٨ من جدول الأعمال (الحق في التنمية) والبند ١٢ (انتهاكات حقوق الإنسان).

وفي عام ١٩٩٦ (وفي سياق الدورة الثانية والخمسين للجنة) شارك الاتحاد في مناقشة البند ١٠ (انتهاكات حقوق الإنسان) والبند ١١ (العمال المهاجرون)، وأنشئت في إطار أمانة الاتحاد إدارة لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية. وتدخل متابعة أنشطة اللجنة في عداد المهام التي تقوم بها هذه الإدارة.

وفي عام ١٩٩٧ (الدورة الثالثة والخمسون) أدلى الاتحاد ببيانات شفوية بشأن البند ١٠ (انتهاكات حقوق الإنسان).

وفي عام ١٩٩٨ (الدورة الرابعة والخمسون) شارك مدير دائرة برنامج المعايير وعدة مندوبين من الاتحاد في تقديم المساعدة للجنة.

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

شارك الاتحاد في الدورات السابعة والأربعين (١٩٩٥) والثامنة والأربعين (١٩٩٦) والتاسعة والأربعين (١٩٩٧) والخمسين (١٩٩٨) للجنة الفرعية، وتضمنت البيانات التي قدمها بنودا مختلفة في جدول الأعمال.

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى

(أ) منظمة العمل الدولية/مكتب العمل الدولي - شارك الاتحاد العالمي للعمل، بوصفه منظمة نقابية دولية، مشاركة نشطة في معظم الاجتماعات الثلاثية التي عقدتها هذه المنظمة، كما شارك في دورات المؤتمر الدولي للعمل، الثانية والثمانين، والثالثة والثمانين، والرابعة والثمانين، والخامسة والثمانين، وهي الاجتماعات الدولية التي تعقد في شهر حزيران/يونيه من كل عام. وانتخب الرئيس الإقليمي للاتحاد المعني بأفريقيا مندوبا وعضوا في مجلس الإدارة (الدورة الثالثة والثمانون للمؤتمر الدولي للعمل). ويشترك الاتحاد بشكل خاص في مناقشة تقرير المدير العام. ويرأس رئيس الاتحاد أعمال اللجنة المدنية بالمعايير التابعة للمؤتمر الدولي للعمل. وتقوم المندوبة الدائمة للاتحاد في جنيف بتنسيق متابعة الملفات

(الشكاوي، وأعمال لجنة الحرية النقابية وحرية التمثيل العمالي) مع مكتب العمل الدولي. كما عقدت اجتماعات رسمية وغير رسمية بين ممثلي المكتب التنفيذي للاتحاد (الرئيس والأمين العام وغيرهم) والمدير العام لمنظمة العمل الدولية (في يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦). وشارك الأمناء التابعون للاتحاد في المؤتمرات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، كل وفقا لمسؤولياته في منطقتة الجغرافية (في فاراصوفيا في الفترة ٢٤ - ٢٦ أيلول/سبتمبر)؛

(ب) **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** - شارك الاتحاد في جميع اجتماعات المنظمات غير الحكومية، ولا سيما النقابات، وفي أفرقتها العاملة الاستشارية على النحو التالي:

١' في عام ١٩٩٥: لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية (في الفترة ٢٤ - ٢٨ نيسان/أبريل)؛ ومجلس التنمية (في الفترة ١١ - ١٥ كانون الأول/ديسمبر)؛

٢' في عام ١٩٩٦: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدراوند بجنوب أفريقيا؛ (في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

٣' في عام ١٩٩٨: اجتماع المائدة المستديرة المنظم في جنيف والذي ضم نخبة من السفراء وممثلي المنظمات غير الحكومية عن إمكانيات إنشاء إطار استثماري متعدد الأطراف (١٠ حزيران/يونيه)؛ وجرى أيضا تناول المسائل التالية: الأزمة الآسيوية واستمرار الفقر؛ وهشاشة الاقتصادات الضعيفة إزاء اتجاهات التحرر والعولمة؛ وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية والثقافية؛ وضرورة توسيع الحوار مع مختلف عناصر المجتمع المدني؛

(ج) **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)** - يقيم الاتحاد العالمي للعمل صلات عمل مع اليونسكو، وتشارك المندوبة الخاصة للاتحاد بصفتها مراقب، مشاركة رئيسية في المؤتمر العام لليونسكو وفي مؤتمرات ومجالس المنظمات غير الحكومية، وفي اللجنة البرنامجية المشتركة. وفي عام ١٩٩٨، انتخب الاتحاد لعضوية مجلس المنظمات غير الحكومية؛

(د) **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)** - شارك الاتحاد على مدى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ مشاركة نشطة في الأفرقة العاملة المعنية بالأمن الغذائي، والمنظمات الدولية للعلوم الوراثية، والإصلاح الزراعي؛ وفي الاجتماع الاستشاري الثالث عشر المعقود بين الفاو والمنظمات النقابية الدولية؛ وشارك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي

للأغذية المعقود في الرباط (المغرب). ومثل الاتحاد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المسؤول الإعلامي والأمين العام لفرع الاتحاد في المغرب. وفي عام ١٩٩٨ دعا الاتحاد الفاو إلى حضور مؤتمر المزارعين في هندوراس؛

(هـ) صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - في شباط/فبراير ١٩٩٥ أعد الاتحاد حلقة دراسية عن سيارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. واعتباراً من عام ١٩٩٦ استهل الاتحاد اتصالات منتظمة مع هاتين المؤسستين (عن طريق زيارات يجريها وفد تابع للاتحاد في مطلع كل سنة). وأقام الرئيس والأمين العام وأحد المستشارين في الاتحاد صلات مع المؤسستين من أجل تبادل معلومات عن سياسات التكيف الهيكلي وأثرها في العمال. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كان هذا الوفد مؤلفاً من ممثلين عن منظمات آسيوية منتسبة إلى الاتحاد، ومعهم نائب الرئيس لشؤون آسيا، ورئيس الاتحاد وأمينه العام.

المؤتمرات التي شارك فيها الاتحاد

- ١' مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥): قدم بيان من الاتحاد العالمي للعمل استناداً إلى القرارات التي اتخذها مؤتمره الثالث والعشرون؛
- ٢' المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥): مثلت الاتحاد العالمي للعمل في المؤتمر رئيسة لجنة النساء العاملات وعرضت خطة الاتحاد للنهوض بالمرأة في المنظمات النقابية وفي أماكن العمل؛
- ٣' مؤتمرات القمة العالمي للمستوطنات البشرية - الموئل الثاني (اسطنبول، ٣٠ أيار/مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦): شارك في المؤتمر نائب رئيس الاتحاد الدولي لمنظمات البناء بالخشب والإسمنت المنتسب إلى الاتحاد العالمي للعمل؛
- ٤' المؤتمر العالمي التاسع للسياحة الاجتماعية (المكتب الدولي للسياحة الاجتماعية) (مونتريال، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦): شارك في المؤتمر الأمين العام للاتحاد العالمي لعمال الزراعة والأغذية (المنتسب إلى الاتحاد العالمي للعمل) والأمين العام لفرع الجمهورية الدومينيكية (المنتسب إلى الاتحاد العالمي للعمل).

٢ - رابطة شبكات معلومات التنمية (مركز استشاري عام منذ ١٩٩٥)

رابطة شبكات معلومات التنمية، منظمة غير حكومية دولية لا تستهدف الربح. وهي منشأة عملا بالتوصيات التي اعتمدها المجلس الاستشاري الحكومي الدولي المعني بنظام تشجيع معلومات التكنولوجيا والتجارة المعقود في روما في آذار/مارس ١٩٨٩ بدعوة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الرابطة مركزا استشاريا (من الفئة الأولى) في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

وتلتزم الرابطة في ميثاقها بمبادئ الأمم المتحدة الداعية إلى إحلال السلام وتعزيز التفاهم والتعاون الدوليين من أجل التنمية، ولا سيما المبادئ التي تضعها الهيئات المختصة في الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتهدف الرابطة إلى المساهمة في تنمية بلدان أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية.

وقد اتسعت الرقعة الجغرافية لعضوية الرابطة خلال فترة السنوات الأربع (١٩٩٥-١٩٩٨).

وتقيم المنظمة صلات عمل مع حكومات البلدان المشتركة في نظام تشجيع معلومات التكنولوجيا والتجارة، والبلدان التي تهتم اهتماما خاصا بتنمية الاتصالات، والبلدان التي تولي أهمية خاصة لتبادل معلومات التجارة والتكنولوجيا.

وأبرمت المنظمة اتفاقات تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتلقي المنظمة الأضواء على المناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة من خلال موقعها على الشبكة العالمية.

وخلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ شهدت المنظمة توسعا كبيرا: إذ أنشأت سبعة مكاتب لنظام تشجيع معلومات التكنولوجيا والتجارة في جنوب ووسط أوروبا، وأنشأت مكاتب وطنية ومكاتب للمراسلين في جميع بلدان أمريكا اللاتينية، كما أن المنظمة تعمل حاليا من أجل فتح مكاتب تابعة لها في أقل البلدان الآسيوية نموا.

وقد أثبتت الرابطة خلال سنوات الاستعراض الأربع أنها أداة فعالة في المجالات التالية:

(أ) تزويد الشركات والمؤسسات في البلدان النامية بالمعلومات والاتصالات والخدمات العالية الجودة لتمكينها من المنافسة في السوق العالمية والحصول على صفقات تجارية جيدة؛

(ب) المشاركة النشطة في تطوير النظام العالمي للتجارة الإلكترونية عن طريق تشجيع ديمقراطية الاستفادة من المعلومات وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية على قدم المساواة؛

(ج) تشجيع إقامة الروابط مع الكيانات التجارية بغرض تعزيز الصلات بين الشركات قدر الإمكان؛

(د) الإسهام في تطوير ثقافة جديدة لاستخدام تقنيات المعلومات في الإدارة الحديثة للأعمال التجارية.

٣ - منظمة الفرنسيسكان الدولية (مركز استشاري عام منذ ١٩٩٥)

يسر منظمة الفرنسيسكان الدولية أن تقدم إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية هذا التقرير عن فترة السنوات الأربع.

وقد أنشئت منظمة الفرنسيسكان الدولية في عام ١٩٨٩ ومنحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مركزاً استشارياً عاماً في عام ١٩٩٥. وتخدم المنظمة جميع الفرنسيسكان من الرجال والنساء الذين يعتنقون مبادئ القديس فرانسيس الأسيسي وتخدم المجتمع الدولي قاطبة بإبراز المبادئ والقيم الروحية والأخلاقية الفرنسيسكانية في مختلف محافل الأمم المتحدة وبرامجها. وتسعى منظمة الفرنسيسكان الدولية بوصفها منظمة غير حكومية، إلى الدفاع بوجه خاص عن قضايا البيئة واتخاذ إجراءات بشأنه وتسعى أيضاً إلى الإسهام في عمليات صنع السلام وتلبية احتياجات الفقراء.

وللمنظمة أعضاء ناشطون في كل قارات العالم، وفي ٨٣ بلداً، بزيادة ١٧ بلداً عن عام ١٩٩٥، ولا سيما في أوروبا وأفريقيا. وقد سجلت المنظمة زيادة في عدد أعضائها فارتفع من ١٧ ٠٠٠ عضواً إلى ٣٥ ٥٠٠ عضو تقريباً، يضمون (١٥ ٨٨٥) عضواً عاملاً، فضلاً عن أعضاء آخرين تمثلهم منظمات فرنسيسكانية للأقاليم، ورابطات للأخوة، وما إليها، حيث ارتفع عدد هذه الهيئات من ١٨ إلى ١٣٣ خلال الفترة نفسها. ويبلغ عدد الفرنسيسكان في جميع أنحاء العالم مليون فرد.

وتشارك المنظمة باستمرار في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وفي مؤتمرات الأمم المتحدة وسائر اجتماعاتها. وفيما يلي عينة للاجتماعات التي شاركت فيها المنظمة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨: اتفاقيات الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: ١٩٩٨ في بوينس آيرس، حيث قدمت بيانات شفوية وخطية لتأييد بروتوكولات كيوتو؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ١٩٩٧ في كيوتو، حيث قدمت بيانات شفوية وخطية بشأن خفض غازات الدفيئة؛ مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦، في روما، حيث قدمت بيانات شفوية وخطية وشاركت في أعمال لجنة الصياغة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية؛ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) عام ١٩٩٦، في اسطنبول، حيث قدمت بيانات شفوية وخطية بشأن التضامن مع المشردين، وإسهام في إنشاء المحفل المعني بالروابط بين الريف والحضر، وفي ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦؛ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، عام ١٩٩٥، في بيجين، حيث شاركت ببيان خطي وحلقة عمل بشأن اللاعنف والبساطة في الحياة،

وبحضور ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية للمؤتمر في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥؛ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عام ١٩٩٥، في كوبنهاغن، حيث شاركت ببيانات شفوية وخطية بشأن القضاء على الفقر، وإنشاء محفل القيم، وبيانات شفوية وخطية خلال ثلاثة اجتماعات عقدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

وتتابع منظمة الفرنسي سكان الدولية أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتدعمها بنشاط عن طريق قياداتها من الممثلين الدائمين الموجودين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف؛ وفي اللجان الأفريقية في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في نيروبي. وقدمت المنظمة أيضا بيانات خطية خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٦ بشأن النهوض بالمرأة، والأغذية والتنمية الزراعية.

وبغية تعزيز علاقتها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت الوفود الفرنسية سكانية الدولية مشاركة فعالة في الاجتماعات السنوية التي عقدتها لجان الأمم المتحدة التالية: لجنة حقوق الإنسان، في الدورات ٥٢ إلى ٥٤، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، في الدورات ٤٧ إلى ٤٩، في جنيف، بتقديم بيانات شفوية وخطية عن الحق في التنمية، وتعليم النساء والبنات، والتخفيف من عبء الديون، ومسألة اللاجئين، وخصخصة الحماية العسكرية، وحرية الاعتقاد؛ لجنة التنمية الاجتماعية، في الدورات ٣٣ إلى ٣٦، المعقودة في نيويورك، بالمشاركة في تقديم بيانات خطية بشأن إلغاء الديون و/أو القضاء على الفقر؛ لجنة وضع المرأة، في الدورات ٣٩ إلى ٤٢، حيث تولت مهمة قلم اللجنة خلال مشاورات المنظمات غير الحكومية التي أجريت قبل انعقاد الدورتين ٤١ و ٤٢ للجنة في نيويورك؛ لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، حيث شاركت في الدورتين ١٨ و ١٩ المعقودتين في نيويورك. ممثلين من إيطاليا والولايات المتحدة والسنغال؛ لجنة التنمية المستدامة، في الدورات ٣ إلى ٦، نيويورك، بتقديم بيانات شفوية وخطية، وتنظيم أنشطة على هامش هذه الدورات ونشر ثلاثة مشاريع فرنسيسكانية في دليل بعنوان "مختارة قصص نجاح في التنمية المستدامة" (شعبة التنمية المستدامة، نيويورك، ١٩٩٧).

وتتعاون منظمة الفرنسي سكان الدولية منذ إنشائها مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ تعاونت بوجه خاص مع الكيانات التالية: في عام ١٩٩٨، مع جامعة الأمم المتحدة للسلام، في كوستاريكا، حيث عقدت ندوة لتخليد الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وقدمت مقترحات تتعلق بمشروع "ثقافة السلام" الذي تتولاه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

وساهمت من خلال رسالتها الإخبارية التي تصدرها كل ثلاثة أشهر (وتترجم من الانكليزية إلى الفرنسية والاسبانية والألمانية، وتشفع بموجزات باليابانية والإيطالية والعربية ولغات أخرى) في ترويج برنامج ثقافة السلام مع التركيز على المشاريع العالمية للتعليم من أجل السلام؛ ويتبع المنظمة ممثلون دائمون في مقر اليونسكو في باريس، وقد أشرفت في الميدان، على إدارة مركز للأشخاص المشردين في جامايكا تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧.

وهناك أنشطة مهمة أخرى قامت بها المنظمة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ تتمثل فيما يلي:

(أ) الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنها، قيام ٣٢ ٠٠٠ فرنسيسكاني من الهند في عام ١٩٩٥، عن طريق الهيئات الأعضاء في المنظمة، باعتماد "بيان فرنسيسكاني" أعربوا فيه عن التزامهم بالمثل العليا للأمم المتحدة ووجهوه إلى الأمين العام بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة وأكدوا فيه تعهدهم بالعمل "... من أجل القضاء على الفقر، وتوفير السكن للجميع، ... ومن أجل استغلال أهليتنا، من أرض وماء وهواء، بإجلال واحترام"؛ وتوقيع ١٥ ٠٠٠ فرنسيسكاني عرائض وزعتها المنظمة لدعم حملة يوبيل الألفية لإلغاء المديونية العالمية (في تموز/يوليه ١٩٩٩، زاد عدد التوقيعات إلى ٢٥ ٠٠٠ توقيع)، وقد قدمت هذه التوقيعات للمستشار الألماني خلال الاجتماع الذي عقدته مجموعة الثمانية في كولونيا؛ وجمع آلاف من توقيعات الفرنسيين لحظر الألغام البرية وعرضها عن طريق وفود المنظمة على مؤتمرين معقودين في أوتاوا بكندا بشأن اعتماد معاهدة حظر الألغام البرية؛

(ب) القيام في عام ١٩٩٨، بإعداد استبيان بشأن تمويل التنمية، بناء على طلب نواب رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالتمويل من أجل التنمية التابع للجمعية العامة؛

(ج) المشاركة في الأعمال التحضيرية البعيدة المدى لمنتدى الألفية (المقرر له الفترة ٢٢ - ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠)، حيث شاركت في رئاسة الفريق العامل المعني بموضوع القضاء على الفقر وصاغت ورقة عن موقفها إزاء هذا الموضوع، وعملت المنظمة كذلك أمينا تنفيذيا للجنة التنفيذية لهذا المنتدى؛

(د) القيام منذ عام ١٩٩٨، برئاسة الفريق المعني بالأديان والروحانيات التابع لمؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام (المعقود في الفترة ١١ - ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩). وقد أقر الفريق في إطار جدول أعمال مؤتمر لاهاي وخطة عمله، تنظيم الحملة العالمية للتعليم من

أجل السلام وجعلها هدفا له؛ وهو هدف يتمشى ومبادئ برنامج ثقافة السلام التابع لليونسكو؛

(هـ) القيام، في مجال رصد أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في تنفيذ جدول أعماله، بدور نشط في عدد من اللجان الدائمة للمنظمات غير الحكومية، ولا سيما ما يلي: لجنة التنمية المستدامة (رئاسة اللجنة، ١٩٩٤-١٩٩٨)؛ واللجنة التنفيذية (١٩٩٤ حتى الآن)؛ ومكتب مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة (١٩٩٤ حتى الآن)؛ لجنة التنمية الاجتماعية (نائب رئيس اللجنة، من عام ١٩٩٨ حتى الآن)، ولجنة وضع المرأة، (أمين اللجنة، ١٩٩٧-١٩٩٩)، كما عملت عضوا عاملا في لجان أخرى تابعة للمنظمات غير الحكومية من قبيل، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحرية الدين والمعتقد، واللجنة المعنية بالشباب، واللجنة الفرعية المعنية بالطفلة.

٤ - مؤتمر "الإنويت" القطبي

(مركز استشاري خاص منذ ١٩٨٣)

مؤتمر "الإنويت" القطبي منظمة دولية تمثل حوالي ١٥٢.٠٠٠ نسمة من شعب الإنويت من غرينلاند، وكندا، وألاسكا، ومن شكوتكا في الاتحاد الروسي.

وتتمثل الأهداف والأغراض الرئيسية للمنظمة فيما يلي:

- تعزيز وحدة شعب الإنويت الذي يقطن منطقة القطب الشمالي؛
- تعزيز حقوق ومصالح الإنويت وغيرهم من السكان الأصليين على الصعيد الدولي؛
- وضع سياسات طويلة الأجل وتشجيعها لحماية البيئة في منطقة القطب الشمالي؛
- السعي إلى تحقيق شراكة كاملة بين مناطق القطب الشمالي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويعقد مؤتمر "الإنويت" القطبي جمعياته العامة مرة كل أربع سنوات وتكون هذه الجمعية مناسبة لالتقاء الإنويت من جميع أنحاء منطقة القطب الشمالي. وتقوم الوفود إلى الجمعية العامة بانتخاب رئيس ومجلس تنفيذي ويضعون سياسات وقرارات للنظر فيها في إطار ولاية الجمعية التالية. وتعتبر الجمعية العامة هيئة متممة للمنظمة لأنهما تتيح مناقشة القضايا المشتركة وتقديم التوجيه للمنظمة وتعزيز العلاقات الثقافية بين شعب الإنويت كافة.

الولاية

حدد مؤتمر "الإنويت" القطبي في جمعياته التأسيسية هدفا رئيسيا له وهو تعزيز حقوق ومصالح شعب الإنويت وغيره من السكان الأصليين على الصعيد الدولي. وقد تردد هذا الهدف في سياق الموضوع الذي تحدد للجمعية العامة التي عقدها المؤتمر في عام ١٩٩٥ تحت عنوان "نمط حياة شعب الإنويت - حق من حقوق الإنسان"، وظل هذا الهدف محوريا في جميع الأنشطة التي اضطلع بها المؤتمر خلال السنوات الأربع الماضية. وفي الجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٩٥ اتخذ قراران حددت فيهما الولاية المنوطة بمؤتمر "الإنويت" القطبي في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويشارك المؤتمر في أعمال الأمم المتحدة بالمثلين الآتية أسماؤهم:

- (أ) غرينلاند: السيد اكالوك لينغي، نائب الرئيس (١٩٩٥-١٩٩٧)، والرئيس (١٩٩٧ -)؛ السيد هيلمار دال، المساعد التنفيذي؛

(ب) كندا: السيدة شيلوات كلوتيه، نائبة الرئيس؛

(ج) ألاسكا: السيد دينس تيلمان، نائب الرئيس.

المجالات الرئيسية للأنشطة في إطار منظومة الأمم المتحدة

حضر مؤتمر "الإنويت" القطبي خلال الفترة المستعرضة للاجتماعات التالية التي عقدتها الأمم المتحدة:

الدورات التي حضرها المؤتمر في عام ١٩٩٥:

(أ) الدورة ٥١ للجنة حقوق الإنسان بجنيف؛

(ب) الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للأمم المتحدة، تموز/يوليه، بجنيف؛

(ج) الدورة الأولى للفريق العامل لما بين الدورات المفتوح باب العضوية التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بوضع مشروع إعلان وفقا لقرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥ (المسمى بالفريق العامل المعني بوضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية) تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر، بجنيف.

الدورات التي حضرها المؤتمر في عام ١٩٩٦:

(أ) الدورة ٥٢ للجنة حقوق الإنسان بجنيف؛

(ب) الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للأمم المتحدة، تموز/يوليه - آب/أغسطس، بجنيف؛

(ج) الدورة الثانية للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع الإعلان، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، بجنيف.

الدورات التي حضرها المؤتمر في عام ١٩٩٧:

(أ) الدورة ٥٣ للجنة حقوق الإنسان بجنيف؛

(ب) حلقة العمل التقنية الثانية المعنية بإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة المعقودة وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٠/١٩٩٧، حزيران/يونيه - تموز/يوليه في سانتياغو بشيلي؛

(ج) الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للأمم المتحدة، تموز/يوليه - آب/أغسطس، بجنيف؛

(د) الدورة الثالثة للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع الإعلان، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، بجنيف.

الدورات التي حضرها المؤتمر في عام ١٩٩٨:

(أ) الدورة ٥٤ للجنة حقوق الإنسان بجنيف؛

(ب) الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للأمم المتحدة، حزيران/يونيه - تموز/يوليه، بجنيف؛

(ج) اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، آب/أغسطس، بجنيف؛

(د) الدورة الرابعة للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع الإعلان، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر، بجنيف.

وتعقد دورات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين منذ إنشائه في عام ١٩٨٢ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وتتمثل الأهداف الرئيسية للفريق العامل في التركيز على المشاكل التي يواجهها السكان الأصليون على الصعيد الدولي وصياغة وإعداد مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واستعراض تطورات الأحوال المعيشية للسكان الأصليين في جميع أنحاء العالم، وتقديم تقارير إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التي ترفع بدورها التقارير إلى لجنة حقوق الإنسان كما تعرض تقاريرها وتوصياتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وينتهد المؤتمر الفرص التي تتيحها الدورات السنوية للفريق العامل للتكلم في صالح تعزيز الاعتراف بحقوق السكان الأصليين على الصعيد الدولي. وفي السنوات الخمس الأخيرة انصب التركيز على مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وظل المؤتمر، ومعه سائر منظمات وممثلي الشعوب الأصلية يقرون سنويا ومنذ عام ١٩٩٤ مضمون مشروع الإعلان معتبرين إياه الحد الأدنى للمعايير الدولية لحماية وتعزيز حقوق السكان الأصليين. واعتمد الفريق العامل مشروع الإعلان في دورته الحادية عشرة، وأقرته اللجنة الفرعية في قرار نظرت فيه لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٥.

وأنشأت لجنة حقوق الإنسان بقرارها ٣٢/١٩٩٥ فريقا عاملا لما بين الدورات مفتوح باب العضوية تابعا للجنة لغرض وحيد هو وضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن

حقوق الشعوب الأصلية لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

واجتمع الفريق العامل أربع مرات منذ إنشائه دون أن يحقق تقدم ملموس تجاه اعتماد الإعلان ويحاول المؤتمر وغيره من ممثلي السكان الأصليين إقناع المجتمع الدولي بأهمية الاعتراف بحقوق السكان الأصليين مستعينا في ذلك ببيانات شفوية وخطية. وتكرر هذه المحاولات سنويا خلال دورات الفريق العامل، واللجنة الفرعية، ولجنة حقوق الإنسان. وحتى الآن لم تُعتمد من مشروع الإعلان إلا مادتان هما:

المادة ٥ ونصها "لكل فرد من أفراد الشعوب الأصلية الحق في جنسية"، والمادة ٤٣ ونصها "جميع الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان مكفولة بالتساوي للذكور والإناث من أفراد الشعوب الأصلية".

إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في إطار منظومة الأمم المتحدة

بذلت جهود خلال دورات الأمم المتحدة المذكورة أعلاه التي حضرها مؤتمر "الإنويت" القطبي، لضمان تفهم فكرة إقامة محفل دائم للسكان الأصليين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وخلال الدورات أيضا مورست ضغوط على الحكومات وأدلى ببيانات لهذه الغاية.

ويعتقد المؤتمر أن مثل هذا المحفل الدائم لا يمكن أن يكون فاعلا إلا من خلال إنايطه بولاية رفيعة المستوى. وفي هذا الصدد، يرى المؤتمر ومعه سائر ممثلي السكان الأصليين، فيما يتعلق بالمستوى الذي ينبغي أن ينشأ المحفل عليه، أن يكون مسؤولا مباشرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن تكون الولاية المنوطة بالمحفل مما يُمكنه من معالجة المسائل التي ينكب عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهم السكان الأصليين. وينبغي أن تتضمن هذه الولاية على سبيل الذكر لا الحصر، تقديم المقترحات والتوصيات والتقارير إلى المجلس وتنسيق جميع القضايا المتعلقة بالسكان الأصليين. وينبغي أيضا أن يؤذن له بإنشاء أفرقة عاملة مخصصة عند الاقتضاء.

ويؤيد المؤتمر الاقتراح الداعي إلى تشكيل نواة للمحفل تتكون من عدد محدود من ممثلي الحكومات والسكان الأصليين يمثلون جميع مناطق العالم على قدم المساواة.

خاتمة

يعتبر مؤتمر "الإنويت" القطبي أن مهمتي الإسراع في إنشاء المحفل الدائم، واعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية هما أهم مهمتين ينبغي أن تضطلع بهما الأمم المتحدة في السنوات القادمة. ويرى المؤتمر أنه ينبغي حشد جميع الجهود لتحقيق هذين الهدفين قبل نهاية العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

٥ - المعهد الدولي للتحليل التطبيقي للنظم

(مركز استشاري عام منذ ١٩٩٥)

بيان استهلاكي

المعهد الدولي للتحليل التطبيقي للنظم مؤسسة غير حكومية متعددة التخصصات معنية بإجراء البحوث، ترعاها مجموعة من المنظمات الوطنية الأعضاء في ١٥ بلداً. ويعتبر المعهد أن مسألتَي الاستدامة والأبعاد الإنسانية للتغير العالمي تشكّلان عنصرين رئيسيين في البحوث التي يجريها بشأن التطورات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية. والهدف الاستراتيجي للمعهد هو إجراء دراسات علمية من أجل توفير معلومات وخيارات مناسبة وجيدة التوقيت للجمهور والدوائر العلمية والمعاهد الوطنية والدولية. وتقوم البلدان الأعضاء برصد الأموال اللازمة للميزانية العامة للمعهد كما يحصل على دعم مالي من بعض المؤسسات ومن الاتحاد الأوروبي من أجل تمويل طائفة من المشاريع المحددة. ويتعاون المعهد مع الأمم المتحدة تعاوناً واسعاً منذ إنشائه في عام ١٩٧٢.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

فيما يلي مشاريع المعهد موزعة حسب السنوات:

مشروع مكافحة التلوث الجوي عبر الحدود

١٩٩٥: بذلت الجهود، بالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا من أجل دمج آخر الأفكار المتعلقة بحدود تعرض صحة البشر للتلوث في النموذج التقييمي لقياس مستوى التعرض للأوزون. وتضمن ذلك تطبيق أداة للتقييم المتكامل للاستراتيجيات بهدف تقليص الأوزون السطحي في أوروبا، وهي الأداة التي أدخلت على اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى العابر للحدود من أجل استكمال البروتوكول المتعلق بمكافحة انبعاثات أكاسيد النتروجين أو تدفقاتها عبر الحدود (١٩٨٨).

١٩٩٦: استخدم النموذج الإقليمي الذي وضعه المعهد للإعلام والمحاكاة في مجال التلوث الجوي في إجراء التقييم المتكامل لاستراتيجيات خفض الانبعاثات، باعتباره أداة علمية داعمة للمفاوضات الدولية بشأن بروتوكول زيادة تخفيض انبعاثات الكبريت (١٩٩٤)، الملحق باتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى العابر للحدود.

١٩٩٧: استمر العمل بشأن النموذج الإقليمي للإعلام والمحاكاة في مجال التلوث الجوي ليشمل المفاوضات الرامية إلى وضع إطار نموذجي جديد لتحليل السيناريو الأولي في

إطار مفاوضات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة من أجل تنقيح البروتوكول المتعلق بمكافحة انبعاثات أكاسيد النتروجين. وشمل هذا العمل بذل جهود بالتعاون مع المركز الأوروبي للبيئة والصحة التابع لمنظمة الصحة العالمية وغيره من المنظمات لدمج مؤشر تعرض السكان للتلوث كمؤشر إضافي في نموذج التقييم المتكامل المعد لتقييم الآثار البيئية الناجمة عن الاستراتيجيات الأوروبية لخفض الانبعاثات. وقد عُرض النموذج المتعلق بالأوزون على الفريق العامل المعني بالاستراتيجيات واستعراض الاتفاقية.

١٩٩٨: استُخدم الإطار النموذجي الجديد المعد للنموذج الإقليمي للإعلام والمحاكاة في مجال التلوث الجوي في المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الثاني لمكافحة انبعاثات أكاسيد النتروجين الملحق بالاتفاقية.

١٩٩٩: استخدم النموذج المذكور كقاعدة علمية للمفاوضات المستمرة المتصلة بالبروتوكول الثاني لمكافحة انبعاثات أكاسيد النتروجين. ويعتبر النموذج الأداة الرئيسية لتحديد الفعالية من حيث التكلفة في السيناريوهات البديلة لمكافحة الانبعاثات. وتقوم فرقة العمل المعنية بنمذجة التقييم المتكامل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وفرقة العمل المعنية بالجوانب الاقتصادية لاستراتيجيات التقليل من الانبعاثات، باستعراض نتائج التحليل التي يجريها المعهد بانتظام، وتعرضها على هيئة التفاوض في الاتفاقية المتمثلة في الفريق العامل المعني بالاستراتيجيات والاستعراض.

النُهج الإقليمية للموازانات المادية في التخطيط الطويل المدى للسياسات البيئية
١٩٩٥: طبق هذا المشروع تقارير منظمة الصحة العالمية عن المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء على تنقية مياه الشرب، واستند إليها في إجراء بحوث لاحقة لدراسة المناطق الحرجية التي يمكن أن تزيد فيها كميات المعادن الثقيلة في التربة على مختلف التقديرات المنشورة للقيم القصوى (حوض الراين).

تنفيذ الالتزامات البيئية الدولية وضمنان فعاليتها

١٩٩٦/١٩٩٥: درس هذا المشروع اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ اللتين وقعتها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢؛ ودرس المشروع أيضا مسائل عمليات الرصد والتحقق والإنفاذ على الصعيد الدولي من أجل تقييم الاتفاقات البيئية تقييما أكاديميا منهجيا. وقارن مشروع آخر الاتفاقات "الصارمة" (الملزمة قانونا) "المرنة" (غير الملزمة قانونا) فيما يتعلق بالجهود

التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن الموارد النباتية والوراثية، واستهدف دراسة كيفية تأكيد خصوصية نوعي الاتفاقيتين وتعزيز فعالتهما. وجرى بوجه خاص بحث أهمية آليات الاستعراض في الاتفاقات القانونية غير الملزمة لما توفره من معلومات مفصلة بشأن التعديلات اللازمة التي يسهل في الغالب إجراؤها في إطار ترتيبات قانونية أكثر مرونة.

مشروع المواد المائية

١٩٩٥: نُظمت حلقات عمل تناولت مسألة إجراء دراسة لمراقبة نوعية المياه في أحواض الراين المتدهورة في أوروبا الوسطى والشرقية، ودعيت إليها المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة.

مشروع السلامة الإشعاعية في الغلاف الحيوي

١٩٩٦ و ١٩٩٧: في مجال التعاون العلمي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انتخب السيد أبيل غونزاليس، نائب مدير شعبة السلامة النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عضوا في اللجنة التوجيهية لهذا المشروع.

١٩٩٨ و ١٩٩٩: استمر التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء دراسة لتقييم الإرث الإشعاعي للاتحاد السوفياتي السابق وتشمل قائمة المتعاونين: الدكتور بورييس سيمينوف، الأمين التنفيذي لفريق الخبراء الاتصالي المعني بمشاريع النفايات الإشعاعية الدولية؛ والدكتور أرنولد بون، الرئيس بالنيابة لقسم تكنولوجيا النفايات؛ والدكتور غونزاليس.

مشروع استراتيجيات الطاقة المتساوقة بيئيا

١٩٩٥ وحتى الآن: استمر التعاون المكثف مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي شكله برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. ومن عام ١٩٩٦ حتى الآن: عمل تيبويسا ناكيسينوفيتش، رئيسا للمشروع، ومنسقا ومشاركا رئيسيا في وضع التقرير الخاص بسيئاريوهات الانبعاثات الذي قدم إلى الدورة العامة التي عقدها الفريق في آذار/مارس ٢٠٠٠. كما شارك علماء المعهد أيضا في أعمال الأفرقة العاملة الأولى، والثاني، والثالث بوصفهم الواضعين الرئيسيين للتقرير التقييمي الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أو مشاركين في وضعه، وبوصفهم الواضعين الرئيسيين للتقرير المعنون "مدخل إلى الطاقة".

مشروع السكان

١٩٩٥: اشترك المعهد في اجتماع أسهمت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة وعقد في القاهرة بشأن التقديرات والإسقاطات السكانية في البلدان العربية. وقام كل من لوتز، و ج. وفوبل، وب. أ. البورغ بتحرير الكتاب المعنون "إعادة التفكير في الإسقاطات السكانية الدولية" وتم تغيير عنوانه إلى "حدود التوقعات السكانية".

٦ - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام ١٩٧٩ (مركز استشاري خاص منذ ١٩٧٩)

أنشئت حركة باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام في فرنسا في عام ١٩٤٥ من أجل تعزيز السلام والوفاق. وللحركة فروع وطنية ومجموعات منتسبة ومنظمات تابعة وأعضاء مراسلون من الأفراد في القارات الخمس. ويعمل أعضاؤها بالتعاون مع المجلس الدولي، واللجنة التنفيذية، والأمانة العامة الدولية من أجل وضع مجموعة كاملة من المبادرات للاستجابة في جميع أنحاء العالم للشعوب التي تشتد حاجتها للسلام. وخلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨ انضمت منظمات من بنغلاديش وتايلند وباكستان وغواتيمالا والسلفادور، وثلاث منظمات من الهند إلى الحركة. وتتوزع المجموعات الجديدة البازغة للحركة في أماكن متباعدة على نطاق واسع مثل هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليابان. وتواصل الحركة بحثها عن نهج جديدة لتحقيق السلام في مجالات التجريد من السلاح، وكفالة الأمن، وحقوق الإنسان، والبيئة، والعدالة الاقتصادية، والتنمية والوفاق. وتعتقد الحركة الكاثوليكية، أن عملها من أجل تحقيق العدل والسلام في العالم، يحتم عليها أن تزاوّل التأثير في أصحاب السلطة في النظام العالمي الجديد. وانطلاقاً من اعتقادها بأنها يمكن أن تصبح عضواً فعالاً في الجهود الجماعية الرامية إلى التأثير في هذه النظم والكيانات، ترى الحركة أن تمثيلها في الهيئات الحكومية الدولية والإقليمية يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملها.

ويقوم ممثلو الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام لدى الأمم المتحدة بتنفيذ أنشطتهم على أساس طوعي. وتحدد الحركة بدلا سنويا للمساهمة في نفقات السفر والنفقات التنظيمية لهذا التمثيل. وتغطي الميزانية العادية للحركة من الإيرادات التي ترد كمساهمات سنوية من الفروع الوطنية التابعة لها. وتغطي تكاليف المشاريع من المنح والهبات المخصصة. ويتم تنسيق العمل المعتاد للحركة الكاثوليكية الدولية للسلام في اجتماعات مجلس الحركة التي تعقد كل سنتين (عُقد الاجتماع الأخير في لندن في تموز/يوليه ١٩٩٧) وكذلك في الاجتماعات السنوية للجان والأفرقة العاملة الدولية التي تقدم التوجيهات أيضا للعمل التمثيلي الذي يضطلع به في إطار المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة. وتعالج اللجان الثلاث التي يوجد بكل منها ممثلون وخبراء من الفروع الوطنية مجالات الاهتمام التي تعبر عن الأوضاع الإقليمية. وهذه اللجان هي: لجنة العدالة الاقتصادية والتنمية والبيئة والسلام؛ ولجنة حقوق الإنسان؛ ولجنة الأمن ونزع السلاح وتجارة الأسلحة. وتعالج الأفرقة العاملة القضايا التي تهم مناطق معينة (أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي، الشرق

الأوسط، أوروبا الوسطى والشرقية، رابطة الدول المستقلة) أو مواضيع خاصة مثل قضايا اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين، والسكان الأصليين وحقوق الأقليات العرقية وحقوق الشعوب الراححة تحت الاحتلال؛ والإفلات من العقاب ولجان تقصي الحقائق؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق المرأة وحرية العقيدة والحرية الدينية. ويجري التثبت من صحة الدراسات والبحوث والخبرات المجتمعة لدى اللجان والأفرقة العاملة من خلال إجراء مشاورات إقليمية. وتنبع جهود الحركة داخل الأمم المتحدة من مجمل توجيهاتها ومحاور تركيزها، ويجري من خلال هذه الجهود تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وتعمل الحركة كعضو مشارك في مكتب السلم الدولي والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب واليقظة الاجتماعية. وتصدر الحركة رسالة إخبارية على البريد الإلكتروني ورسالة إخبارية مطبوعة باللغتين الانكليزية والفرنسية تشمل التقارير والإعلانات الواردة من الحركة الدولية ومن ممثلينا لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا. وتقدم بانتظام تقارير مفصلة عن عمل الأفرقة التابعة للحركة إلى اللجنة التنفيذية واللجان و/أو الأفرقة العاملة المختصة التابعة للحركة. كما ينشر أعضاء أفرقة الأمم المتحدة تقارير منتظمة في مختلف المجالات التابعة للفروع الوطنية للحركة.

وقد صادف عام ١٩٩٨ الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولعبت الحركة دورا نشطا في مبادرات ائتلاف المنظمات غير الحكومية لمناصرة محكمة العدل الدولية في لاهاي. وتبادلت الأمانة العامة الدولية مراسلات منتظمة مع كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة وماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان بخصوص المسائل العاجلة مثل العراق ويوغوسلافيا السابقة.

وتناول فريق الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام لدى الأمم المتحدة بنيويورك المواضيع التالية أساسا: نزع السلاح والاتجار بالأسلحة والقضايا الأمنية، والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، والحوار بين الأديان، والجنود الأطفال، وأطفال الشوارع واللاجئين. وشارك أعضاء الفريق بنشاط في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن مواضيع مثل الأطفال، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة، ومعاهدة عدم الانتشار، وفي اجتماعات متعلقة بقضايا الأسلحة بشكل عام، مثل الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وشاركوا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)؛ وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض). وأقاموا الصلات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي لديها جداول أعمال مماثلة، وقدموا مداخلات وحضروا حلقات دراسية وأياما دراسية ووضعوا ملفات للبحوث. وشارك الفريق بنشاط أيضا في عمل لجنة المنظمات الحكومية المعنية بترع السلاح، وحضر أحد الممثلين اجتماعات اللجنة الأولى

التابعة للجمعية العامة. وقام بتجميع مواد مرجعية تتعلق بمواضيع مثل سجل الأسلحة، وأجرى اتصالات منتظمة مع مركز الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وحضر ممثلون آخرون اجتماعات اللجنة الثالثة المعنية بقضايا حقوق الإنسان، كما حضروا اجتماعات مختلفة للجان غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان، والأسرة، والشيخوخة. وتقدم الحركة كل سنة مداخله بشأن تيمور الشرقية في اجتماع لجنة الأربعة والعشرين الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وأمضى الفريق المعتمد لدى الأمم المتحدة معظم وقته في معالجة القضايا المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وشارك في هذه القمة في عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين اشترك الفريق في دورات لجنة التنمية الاجتماعية المختصة بمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن. وحضر أعضاء من الفريق اجتماع لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٨ وقدموا عرضاً شفويًا بشأن الصلة بين نزع السلاح، ومسألة الأسلحة بصفة عامة، وبين التنمية. وأنجز أيضا عمل يتعلق باتفاقية حقوق الطفل. وفي جميع هذه الأنشطة ظلت الحركة تعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى واشتركت في تمويل مؤتمر المنظمات غير الحكومية المعني بقضايا نزع السلاح، وقدمت مداخلات في المؤتمرات الرئيسية المعنية بنزع السلاح التي تنظمها المنظمات غير الحكومية. وعملت إحدى ممثلات المنظمة في موضوع الجزاءات المفروضة على العراق. وبناء على طلب من خوان سومافيا، سفير شيلي، بحثت في العناصر المتعلقة بوضع إطار عمل للأمم المتحدة يتعلق بسياسة الجزاءات. وكتبت بعد ذلك ورقة موجزة بعنوان "نحو إطار عمل السياسات الدولية للجزاءات".

وحضر ممثلون للحركة اجتماعات اللجنة الثالثة المتصلة بمسائل حقوق الطفل. وتركز الاهتمام على أربعة مواضيع محددة هي: الأطفال الجنود والأطفال المتأثرون بالصراعات المسلحة، وأطفال الشوارع والأطفال الذين يعانون من الاستغلال (ومنهم الأطفال العمال والأطفال البغايا). وشارك أعضاء الفريق في أعمال لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف وشاركوا في الأفرقة العاملة المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة والأطفال الذين يعانون من الاستغلال.

وحضر ممثلون أيضا العرض الرسمي والمناسبات الأخرى ذات الصلة باستهلال تقرير الأمم المتحدة بشأن دراسة أثر الصراع المسلح على الأطفال. وحضر الأعضاء الاجتماع الخاص مع أولارا أ. أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة. وتؤيد الحركة تأييدا تاما التوصيات الواردة في التقرير، وتنفذ التوصيات ذات الصلة وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى فيما يتعلق بتنظيم

حلقات عمل لدراسة التقرير والترويج له. وبناء على طلب من أعضاء الفريق المعتمد في نيويورك، جرى تشكيل فريق عامل تابع للحركة معني بحقوق الطفل في عام ١٩٩٧.

وشكل ممثلو المنظمة جزءاً من لجنة التخطيط من أجل مساعدة إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية في تنظيم المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية في نيويورك. وعمل الممثلون في لجنة الضيافة ورأس واحد منهم إحدى الأفرقة الرئيسية، وتولى عضو آخر مهام الناطق بلسان الفريق المعني بالجزءات الدولية. وشارك ممثلو الحركة في فريق التخطيط المعني بالحوار بين الأديان في الأعمال التحضيرية لمناسبات مختلفة مثل قهوة التأمل بالأمم المتحدة، وإجراء حلقات العمل المتعلقة بإنشاء معبد التفاهم. وشاركوا أيضاً في الإعداد للاحتفالات التي تعالج قضايا الأديان في العالم. وشارك الأعضاء في اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية وفي اجتماعات اللجنة التنظيمية للمنظمات غير الحكومية - المحكمة الجنائية الدولية.

أما الفريق المعتمد في جنيف فانصب نشاطه أساساً على مجال حقوق الإنسان، وتمثل أهم نشاط له في تنظيم الإحاطات وتقديم المداخلات في الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات. وحضر مندوبون أيضاً اجتماعات الفريق العامل المعني بالأقليات. ومؤتمر جنيف لاستعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية المعني بإزالة الألغام المضادة للأفراد. وأجرى ممثلو المنظمة اتصالات منتظمة مع أعضاء الوفود الحكومية ومع المقررين (الخاصين).

وشملت المداخلات (الخطية والشفوية) المقدمة في لجنة حقوق الإنسان أثناء دوراتها الحادية والخمسين والثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين قضايا تتعلق بما يلي: التعصب الديني؛ والتعذيب وحالات الاختفاء؛ وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع البلدان؛ والحق في التمتع بمستوى معيشي معقول؛ وحقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية؛ وقضايا السكان الأصليين؛ والحريات الأساسية؛ والاحتجاز أو السجن، وحقوق الطفل (بما في ذلك قضايا الاتجار الدولي في أعضاء الأطفال)؛ ودور الشباب في ترويج وحماية حقوق الإنسان؛ والحق في الاعتراض الضميري كحق أساسي للإنسان؛ واستغلال المرأة؛ والمرزقة؛ والإفلات من العقاب؛ والمهاجرين والمشردين؛ وأزمة الديون والحق في التنمية، والألغام المضادة للأفراد؛ والفقر المدقع. وتناولت معظم تلك النصوص البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ من جدول الأعمال. وأشار في معظم هذه المداخلات إلى حالات أو بلدان معينة مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو وتيمور الشرقية وميانمار وأيرلندا الشمالية وبيرو والبرازيل ونيجيريا وأفغانستان

ورواندا والجزائر. وركزت المداخلات الخطية أساسا على الحالة في كوبا وكولومبيا وبوروندي. وقدمت بعض المداخلات بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى، ومن أمثلتها المداخلات المتعلقة بغواتيمالا والمكسيك (تشياباس) وكولومبيا وتركيا. ونظمت جلسات استماع عن مسألة الألغام الأرضية. كما نظمت إحاطات أو تم الاشتراك في تنظيمها بشأن مواضيع مثل الشيشان وتركيا وتيمور الشرقية وهاييتي وبوغانفيل.

وفي الدورات الأربع الأخيرة للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات تركّزت المداخلات على مواضيع مثل الحالة في الشرق الأوسط؛ وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأشكال الرق المعاصرة؛ والحقوق الإنسانية للشعوب الأصلية؛ والتعصب والتمييز؛ وإقامة العدل وحقوق الإنسان؛ وحرية التنقل؛ والحالة المتعلقة بتعزيز حقوق الأطفال والشباب وإعمالها التام وحمايتها؛ واستعراض التطورات الأخرى؛ من خلال التعاون الوثيق مع منظمات غير حكومية أخرى، وتم تناول مواضيع: السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، والفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري. وتم تنظيم إحاطات أو الاشتراك في تنظيمها، عن تركيا وإندونيسيا وتيمور الشرقية وغرب بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل.

وجرى سنويا نشر تقرير يشتمل على جميع المداخلات الشفوية والخطية وتقرير آخر يضم لمحة عامة عن أنشطة الممثلين وثالث يشمل تحليلا لدورات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية. وتم توزيع هذه التقارير على نطاق واسع داخل الحركة. وأوفدت بعثات لتقصي الحقائق وتم ترتيب زيارات لدراسة حالات حقوق الإنسان في وسط أفريقيا (١٩٩٥)، والشرق الأوسط (١٩٩٧)، وأمريكا الوسطى والمكسيك (١٩٩٧). ونشر الكاردينال دانييل، باسم الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، والدكتور كونراد رايزر، الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي إعلانا مشتركا وصفا فيه التهريب النووي بأنه انحراف أخلاقي. وحضر كلاهما إلى جنيف للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وحضر الأعضاء الحلقة الدراسية التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعنوان "إثراء الطابع العالمي لحقوق الإنسان: منظور إسلامي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ويعمل ممثل الحركة في فيينا بنشاط في إطار لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح. ويمكنه كعضو في هذه اللجنة، إجراء كثير من الاتصالات مع المندوبين الرسميين وأعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد شارك بوجه خاص في المسائل المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم الانتشار، وحملة عام ٢٠٠٠ لإلغاء الألغام الأرضية والأسلحة النووية. وينصب الاهتمام الخاص لممثل الحركة في فيينا على حقوق اللاجئين وملتسمي اللجوء والمهاجرين.

٧ - الخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية (مركز استشاري خاص منذ ١٩٨٧)

الخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية منظمة دولية تستمد مبادئها من التعاليم المسيحية والكنيسة ومن القيم الإنسانية. وتمثل أهدافها في بناء السلام انطلاقاً من إقامة العدل وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها والترويج لها. وتحقيقاً لهذا الغرض، تقوم منظمنا بأنشطة في مجالات التثقيف بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وحل النزاعات بالدعوة الحثيثة إلى نبذ العنف وعن طريق الاضطلاع بدراسات اجتماعية وسياسية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ انتخب افران أوليفيرا لرينسا منسقاً عاماً ونجم عن ذلك نقل مقر منظمنا إلى منتفديو. أما نائب المنسق فهو المحامي غوستافو كابرييرا فيغا ويقوم في سان خوسيه في حين يتولى منصب الأمين التنفيذي الدكتور ارييلا بيرالتا ويقوم في منتفديو.

وقد عزز منحنا المركز الاستشاري مشاركتنا في جميع المجالات المتصلة بحقوق الإنسان والأنشطة المضطلع بها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما في لجنة حقوق الإنسان ولجنة منع التمييز وحماية الأقليات. وفي عام ١٩٩٢، بدأنا العمل في تنسيق المبادرات المتخذة في بعض المجالات مثل، ظاهرة الإفلات من العقاب، ووضع صكوك دولية لمكافحة حالات الاختفاء القسري.

وفي عام ١٩٩٥ بعثنا برسائل خطية إلى اللجنة تناولنا فيها مسائل الحق في التنمية، والديون، وحقوق الإنسان، والحق في العدالة والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب. كما بعثنا إلى اللجنة ببيان مشترك مع رابطات بلدان أمريكا اللاتينية لأقارب المحتجزين المختفين. وفي عام ١٩٩٥ أيضاً، شاركنا في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وفي كل التحضيرات التي سبقتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما شاركنا في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بيجين وفي الاجتماعات التحضيرية التي سبقتها. وفي السنة نفسها، قدمنا مساهمة في تقرير قدمته المنظمات الأرجنتينية غير الحكومية إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بشأن التقرير الذي رفعته الأرجنتين عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقدمنا أيضاً إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساهمة في تقرير عن إنفاذ الأرجنتين للعهد الدولي. وفي عام ١٩٩٣، قدمنا مرة أخرى إلى لجنة حقوق الإنسان بياناً مشتركاً عن حالات الاختفاء بين المحتجزين. وتدخلت منظمنا لمعالجة مواضيع تتعلق بالحق في التنمية ومشروع إعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وأيدنا في اللجنة الفرعية الأعمال التي أنجزها خبراء عينوا لإجراء دراسة بشأن ظاهرة الإفلات من العقاب شملت مساهمات بشأن مواضيع محددة قدمت في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الفرعية.

وفي عام ١٩٩٧، قدمنا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المعقودة في نيويورك تقريراً عن حالة المرأة في الأرجنتين.

وفي عام ١٩٩٤، عُيِّن لويس بيريز أغيري خبيراً في برنامج خدمات تقديم المشورة وصندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان.

وفي عام ١٩٩٦، حضر رئيس اللجنة الفخرية أدolfo بيريز اسكيفل اجتماعاً عُقد في باريس بمقر منظمة اليونسكو. وحضر في عام ١٩٩٧ الاجتماع الذي عقدته بمقر اليونسكو في باريس هيئة التحكيم الدولية للإعلان عن الفائز بجائزة فيليكس هوفويه بوانيه للسلام. وفي عام ١٩٧٧، شاركنا في أنشطة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في الأرجنتين وأوروغواي، حيث شارك أدolfo بيريز اسكيفل في المائدة المستديرة التي عقدت في بوينس آيرس في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تحت شعار "الأدواء البديلة: بديل من أجل السلام".

وفي عام ١٩٩٨ شارك أدolfo بيريز اسكيفل مرة أخرى في اجتماع هيئة التحكيم الدولية للإعلان عن الفائز بجائزة فيليكس هوفويه بوانيه للسلام. وسافر أيضاً إلى هايتي بدعوة من بعثة الأمم المتحدة/منظمة الدول الأمريكية، لمتابعة حالة حقوق الإنسان وإلقاء عدة محاضرات بشأن هذا الموضوع (٢-٨ آب/أغسطس). وشارك السيد اسكيفل أيضاً في جلسة مناقشات عقدت في واشنطن العاصمة بشأن مستقبل نصف الكرة الغربي أجريت مع عدد من الحائزين لجائزة نوبل.

وفي عام ١٩٩٥، أيدنا مفاوضات السلام بين إكوادور وبيرو، وزار أدolfo بيريز اسكيفل هذين البلدين (١٨-٢٣ شباط/فبراير). وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ أيدنا مفاوضات السلام التي أجريت في تشاباس، وزار أدolfo بيريز اسكيفل المكسيك (٣-٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥) وعقدنا في بوينس آيرس، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، اجتماعاً شارك فيه دون صامويل رويز وأدolfo بيريز اسكيفل.

وفي عام ١٩٩٦ شاركنا في أسبوع التسامح الذي نظّمته اليونسكو في بوينس آيرس اعتباراً من ١٢ نيسان/أبريل.

كما شارك أعضاء لجنة التنسيق بأمريكا اللاتينية (الجهاز التنفيذي لمنظمتنا) في منتديات دولية ناقشت مواضيع تتناول الحماية الشاملة للطفل، وحضروا على وجه الخصوص الاجتماع الذي عقدته اليونسيف في إكوادور في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وقامت منظمتهما بمشاريع عديدة دعماً لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل وشاركت في أنشطة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالعمل في المشروع المسمى "قرية أطفال السلام" الذي يفيد منه أحداث تتهددهم مخاطر اجتماعية، كما عملت مع أطفال يعيشون ويعملون في الشوارع وأعدت تقارير وشكاوى (منها ما قدمته إلى وكالات الأمم المتحدة)، وشاركت في حلقات التدريب والإعلام وما إلى ذلك. وشاركت منظمتهما في الحملة من أجل إعلان عقد ثقافة سلام مناهضة للعنف، وعملت كيما تعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام.

وفي الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمنا حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان في الأرجنتين. وعقدنا في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة بوينس آيرس محاضرة مفتوحة عن حقوق الإنسان بتنسيق مع أدولفو بيريز اسكيفل (ظلت الندوة مفتوحة طوال عام ١٩٩٨). وشارك أدولفو بيريز اسكيفل في احتفالات الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي جرت في مقر اليونسكو.

وقام فرعنا في أوروغواي بأنشطة في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف بحقوق الإنسان (دروس بالمراسلة وحلقات عمل ومجموعات مناقشة ومنشورات وما إلى ذلك) وأرسل تقريراً إلى السيد أنريكي ترهورست نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩، حصل فرعنا في إكوادور على شهادة تكريم من اليونسكو لمساهمته في تعزيز أنشطة التثقيف في مجالي السلام وحقوق الإنسان وكفاحه المستمر للترويج لثقافة السلام.

ومن خلال الأمانات الوطنية أصدرنا عدداً كبيراً من المواد المتعلقة بشتى المواضيع في مختلف مجالات عملنا. وفي نفس الوقت، أصدر أعضاء اللجنة الفخرية مقالات دورية تتناول مختلف القضايا التي نعمل من أجلها. وكتب أدولفو بيريز اسكيفل مثلاً عدة مقالات عن موضوع حقوق المرأة في مجلة لوموند دبلوماسيك ومجلة لا خرنادة دا مكسيكو وغيرهما.

ونشرنا عدة دراسات تركز على مواضيع محددة ومنها المنشور ٩ الذي تناولنا فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انطلاقاً من تقرير خبير الأمم المتحدة دانيلو تورك. وفي عام ١٩٩٤، نشرنا كتاباً أعدته المنسقة العامة لمنظمتهما في ذلك الوقت نلسا كوريلو عنوانه "مع الشعب، على الطريق" يلخص خبرات أربع سنوات من إدارتها للمنظمة (١٩٩٠-١٩٩٤). وكانت هذه الخبرات نتاجاً لزيارتها لمختلف بلدان أمريكا اللاتينية وإطلاعها على مختلف أساليب الحياة فيها.

٨ - منظمة الوحدة النقابية الأفريقية

(مركز استشاري عام منذ ١٩٧٥)

مقدمة

منظمة الوحدة النقابية الأفريقية منظمة نقابية قارية أفريقية مستقلة تتبعها مراكز نقابية وطنية من جميع البلدان الأفريقية. وهي تمثل سائر الاتجاهات النقابية الموجودة في أفريقيا. وقد أنشأها في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٧٣ مؤتمر تأسيسي لمراكز النقابات الوطنية الأفريقية كما أنها تشكل إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وعلى الرغم من كونها منظمة نقابية مستقلة، فإنها تقيم علاقات أخوة مع المنظمات النقابية في جميع أنحاء العالم.

الأهداف والمقاصد

تشمل أهداف المنظمة ومقاصدها ما يلي:

- (أ) تنسيق أنشطة المراكز النقابية الوطنية الموجودة في أفريقيا بحيث تتماشى مع أهداف ميثاق منظمة الوحدة النقابية الأفريقية؛
 - (ب) تحقيق وحدة النقابات على الصعيدين القاري والوطني؛
 - (ج) الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة الأفريقية المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية؛
 - (د) موازنة تشريعات العمل والاتفاقات الجماعية في أفريقيا؛
 - (هـ) حماية استقلال الحركة النقابية الأفريقية وشخصيتها وتوكيدهما؛
 - (و) الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات وتعزيزها؛
 - (ز) العمل على تحقيق استقلال أفريقيا ووحدها؛
 - (ح) المساهمة في تحقيق السلام العالمي وتوطيده، وغير ذلك من الأمور.
- وتغطي المنظمة جغرافياً ٥٤ بلداً أفريقياً، من بينها الصحراء الغربية، وتمثل ٢٥ مليون عامل في جميع أنحاء أفريقيا.
- وفيما يلي بيان بما اضطلعت به المنظمة في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ من أنشطة ذات صلة بأعمال الأمم المتحدة ووكالاتها.

١٩٩٥

حضر الأمين العام للمنظمة ومساعدته مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (٦-١٢ آذار/مارس).

نظمت المنظمة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة دراسية في أكرا بعنوان "الإدارة السكانية في أفريقيا ودور النقابات" (١٦ - ١٨ أيار/مايو).

حضر سبعة من كبار قادة المنظمة، برئاسة الأمين العام، الدورة الثانية والثمانين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف (٦ - ٢٣ حزيران/يونيه).

مثل المنظمة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين ٤ مندوبين (٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر).

حضر الأمين العام ومعه الممثل الدائم للمنظمة لدى منظمة العدل الدولية في جنيف الدورة ٢٦٤ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف (٢ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر).

مثل أحد مساعدي الأمين العام للمنظمة في مناسبة إصدار "تقرير التنمية البشرية" في أكرا الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٨ تشرين الثاني/نوفمبر).

مثل أحد مساعدي الأمين العام للمنظمة في مناسبة تدشين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمنتدى التابع لها المعني بإدارة السياسات الإنمائية في أديس أبابا (٤ - ٥ كانون الأول/ديسمبر).

١٩٩٦

مثل أمين الخزانة العام للمنظمة في الاجتماع التشاوري لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية المعقود في واغادوغو (١٤ - ١٦ نيسان/أبريل).

مثل وفد من ستة أشخاص يرأسه الأمين العام للمنظمة في الدورة الثالثة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي المعقودة في جنيف (٤ - ٢٠ حزيران/يونيه).

مثل الأمين العام للمنظمة في مؤتمر سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (٩ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر).

١٩٩٧

مثل أحد مساعدي الأمين العام المنظمة في اجتماع منظمة العمل الدولية التقييمي الثاني المعني بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تخفيض سعر فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في بلدان منطقة الفرنك الذي عقد في ياوندي (٢٣ - ٢٥ تموز/يوليه).

مثل أمين الخزانة العام المنظمة في الجمعية السنوية لمصرف التنمية الأفريقي في أبيدجان (٢٧ - ٣٠ أيار/مايو).

رأس الأمين العام وفداً من ٦ أشخاص لحضور الدورة الخامسة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف (٣ - ١٩ حزيران/يونيه).

مثل أحد مساعدي الأمين العام المنظمة في اجتماع منظمة العمل الدولية الثلاثي الأطراف للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية الذي تناول مسألة "منع إدمان المخدرات والكحول في مكان العمل" المعقود في داكار (١٠ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

مثل أمين الخزانة العام المنظمة في مؤتمر منظمة العمل الدولية الذي عقد في أبيدجان بشأن "تطوير السياسات الاجتماعية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية" (١ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر).

١٩٩٨

مثلت منسقة شؤون العاملات المنظمة في مؤتمر المرأة التابع لمنتدى قيادات أفريقيا الذي عقد في مابوتو (شباط/فبراير).

مثل أحد مساعدي الأمين العام المنظمة في المؤتمر الإقليمي الثلاثي الأطراف المعني بعمل الأطفال لمنظمة الوحدة الأفريقية/منظمة العمل الدولية/اليونيسيف الذي عقد في كمبالا (٥ - ٧ شباط/فبراير).

مثل الأمين العام والممثل الدائم للمنظمة لدى منظمة العمل الدولية المنظمة في الدورة ٢٧١ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف (١٣ - ٢٧ آذار/مارس).

مثلت منسقة شؤون العاملات المنظمة في الاحتفال بالذكرى الأربعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، (٢٨ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو).

مثل أمين الخزانة العام المنظمة في الجمعية السنوية الرابعة والثلاثين لمصرف التنمية الأفريقي في أبيدجان (٢٦ - ٢٧ أيار/مايو).

كما مثل أمين الخزانة العام المنظمة في الجمعية السنوية الخامسة والعشرين لمنظمة الأغذية والزراعة في أبيدجان (٢٨ - ٢٩ أيار/مايو).

رأس الأمين العام وفداً من ٦ أشخاص لحضور الدورة السادسة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف (٢ - ١٨ حزيران/يونيه).

مثل الأمين العام المنظمة في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية (١٤ - ٢١ تشرين الأول/أكتوبر).

مثل الأمين العام والممثل الدائم للمنظمة لدى منظمة العمل الدولية المنظمة في الدورة ٢٧٣ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف (٥ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر).

مثل الأمين العام المنظمة في المؤتمر الثاني للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن "الديمقراطية والمجتمع المدني وأصول الحكم في أفريقيا" الذي عقد في أديس أبابا (٧ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر).

٩ - الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي

(مركز استشاري عام منذ ١٩٤٧)

بيان مقتضب عن الأهداف والمقاصد

الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي منظمة شبابية غير حكومية دولية واسعة النطاق تضم منظمات شبابية وطنية ذات نظم ثقافية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة. وقد تأسس الاتحاد في لندن يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، ولديه الآن ١٦٧ هيئة فرعية: ٣٣ في أفريقيا، و ٢٠ في الشرق الأوسط، و ٤١ في آسيا والمحيط الهادئ و ٣٥ في أوروبا، و ٣٨ في أمريكا اللاتينية. وللإتحاد صلات عمل مع العديد من المنظمات الشبابية والمعاهد الحكومية الدولية والمعاهد الحكومية. ويواصل الإتحاد توسيع نطاقه الجغرافي والسياسي بإشراك مجموعات من الشباب في أنشطته بغض النظر عن خلفياتهم السياسية والدينية والثقافية. وينسق الإتحاد أنشطته لصالح الشباب ويساهم في تحقيق المثل المشتركة للحرية والاستقلال والديمقراطية والصداقة والتضامن الدولي والسلم العالمي. ويعتبر الإتحاد عمله، الذي هو بمثابة مساهمة في عمل الأمم المتحدة، أضمن وسيلة لكفالة حماية حقوق الشباب ومصالحهم وسعادة الأجيال المقبلة ورفاهيتها.

ويعني الإتحاد بالنشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل في مجال التعليم والثقافة. ويتمثل هدفه في زيادة تطوير الجيل الشاب في ظل روح من السلم والصداقة الدولية، والعمل على دعم المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالنسبة للفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧، شارك الإتحاد أساساً في تنفيذ قرارات الجمعية الرابعة عشرة التي انعقدت في لشبونة في شباط/فبراير ١٩٩٥، والتي اعتمدت خلالها قرارات عملية بشأن عمل الإتحاد وأنشطته. ولذلك تمكن الإتحاد من الاضطلاع بأنشطته بصرف النظر عن ندرة الموارد والقيود المالية.

وبصفته منظمة شبابية دولية، يعتبر الإتحاد دائماً أن الحفاظ على صلات وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة العمل الدولية، هو أولوية قصوى، وبصورة أكبر في مجال البرامج المتعلقة بالشباب. وفي أنشطتنا كافة، ندرج مسألة رغبة الإتحاد في المشاركة وتحسين تعاوننا مع اليونسكو ومنظومة الأمم المتحدة كبنء في جدول الأعمال المعد للمناقشة. ولا يزال الإتحاد يقي على تمثيله الدائم لدى اليونسكو ومفوضية حقوق الإنسان.

المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

شاركت خمس وسبعون منظمة شبابية من ٨٠ بلدا في أعمال جمعية الاتحاد التي عُقدت في شباط/فبراير ١٩٩٥. وفي إطار الجمعية، نظم الاتحاد بالاشتراك مع وحدة الشباب التابعة لمركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية اجتماعا دوليا بشأن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب؛ وشارك نحو من ٨٥ منظمة غير حكومية في هذا الاجتماع.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، شارك الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي القمة نفسها بوفد كبير ضم ٢٠ منظمة شبابية تمثل القارات الخمس. ونظم الاتحاد مع منظمات شبابية دولية غير حكومية أخرى المشاورة الشبابية الدولية بشأن القمة الاجتماعية (١ - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥).

وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، شارك الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعقود في بيجين، وفي المؤتمر نفسه. واستفادت فروع الاتحاد، بالإضافة إلى المجموعات النسائية الصديقة من جميع أنحاء العالم، من المركز الاستشاري الذي يحظى به الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي لدى المجلس حيث أتيح لهذه الفروع المجموعات المشاركة في المؤتمر.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول شارك ممثل الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي في أعمال المؤتمر وفي أنشطته الموازية. ونظم الاتحاد إلى جانب سائر المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات المركز الاستشاري المشاورة الشبابية الدولية في إطار منتدى المنظمات غير الحكومية وشاركت فيها مجموعات شبابية تنتمي إلى ٦٥ بلدا من أجل إجراء تبادل للآراء.

وفي الدورة الثانية لمنتدى الشباب العالمي الثاني لمنظومة الأمم المتحدة (٢٥ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، المعقود في فيينا بالنمسا، نظم الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشبابية الدولية، هذا المنتدى الذي جمع ٦٠٠ شاب.

العمل مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

أيد الاتحاد الحملة التي نُظمت لأفريقيا بعنوان "القراءة للجميع" ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

وشارك الاتحاد في المؤتمر العام التاسع والعشرين لليونسكو (باريس، ٢٢ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

وفي الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نظم الاتحاد عددا من المناسبات في جميع أنحاء العالم لتعزيز مبادئ الأمم المتحدة على مستوى القواعد الشعبية، وجرت احتفالات في هافانا (١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥) شاركت فيها ٤٠ منظمة؛ وفي موسكو (٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) شاركت فيها ٢٠ منظمة؛ وفي بودابست (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، شارك فيها ٣٠٠ شخص؛ وفي باريس (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، شاركت فيها ١٥ منظمة؛ وفي كلكتا بالهند (١٤ - ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) شاركت فيها ٢٥ منظمة.

وشارك الاتحاد في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة والذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب. وكان للاتحاد شرف إلقاء خطاب.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ نظم الاتحاد حلقة دراسية في نيبال بالتعاون مع أعضاء الاتحاد في آسيا في الفترة ٢٨ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب؛ وشاركت في هذه الحلقة ١٥ منظمة.

وشارك الاتحاد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي عُقدت في الفترة ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن قمة الأرض.

ولا يزال الاتحاد محتفظا بمكتبه في جنيف، ويتابع عن كثب أنشطة لجنة حقوق الإنسان وأعمالها، ويساهم فيها مساهمة إيجابية وبناءة.

وناقش اجتماع المجلس التنسيقي للاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي الذي عُقد في تموز/يوليه ١٩٩٥ في بودابست، وقِيم تقرير الاتحاد عن الأعمال التي قام بها مع منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك اليونسكو؛ وشاركت ٢٥ منظمة في هذا الاجتماع.

وطور الاتحاد علاقاته مع اللجنة الأوروبية في مسألتَي توعية الشباب وتدريبهم؛ ونتيجة لذلك، تقوم اللجنة الأوروبية بتمويل أنشطة الاتحاد جزئيا.

وشارك الاتحاد في الاجتماع الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن موضوع "الشباب والتنمية".

الأنشطة التي نظمها الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي

نظم الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي فريقا دوليا للمراقبين الشباب في نيسان/أبريل ١٩٩٤ من أجل رصد أول انتخابات غير عنصرية في جنوب أفريقيا.

واضطلع الاتحاد بمهمة لتقصي الحقائق في الصحراء الغربية (١٩ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥).

ونظم الاتحاد بالتعاون مع مجلس أوروبا ومنظمات الشباب القبرصية، في إطار حملة الاتحاد الأوروبي المعنونة "كلنا مختلفون، كلنا سواسية" مخيما دوليا لمكافحة الفاشية والعنصرية وكرهية الأجانب في الفترة ٧ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، في لارناكا بقبرص.

وعقد اجتماع المجلس العام في جنوب أفريقيا (١ - ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) وخصص لتناول مشكلة الشباب في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ونظم المخيم الدولي لمكافحة الفاشية والعنصرية وكرهية الأجانب في الفترة ١٤ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في مدريد.

وعُقدت حلقة دراسية بشأن الليبرالية الجديدة في أمريكا اللاتينية وآثارها على التعليم في الفترة ١٢ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في برازيليا.

وقام الاتحاد برعاية مناسبة للتضامن مع الصحراء الغربية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وشارك الاتحاد في قوافل السلام الدولية إلى السودان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وعقدت في كلكتا حلقة دراسية دولية بشأن تعزيز حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

واحتفل الاتحاد بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه في لندن (١٣ - ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧).

ونظم الاتحاد مناسبة شبابية دولية للتضامن مع الجماهيرية العربية الليبية في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وشارك زهاء ١٢ ٥٠٠ شاب من ١٣٢ بلدا في المهرجان العالمي الرابع عشر للشباب والطلاب، الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٧.

ونظم الاتحاد اجتماعا بعنوان "حياة الشباب وحقوقهم في أوروبا بعد ماسترخت" عقد في باريس يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وناقشت حلقة العمل المعنية بالتشدد الديني (القاهرة، ٦ - ٧ آذار/مارس) مسألة التطرف، وشارك في الاجتماع ٤٠ شابا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا.

وشارك قسم من أحد الوفود التابعة للاتحاد و ٢٠ منظمة عضوا فيه في منتدى الشباب العالمي الثالث الذي عُقد في براغا بالبرتغال في آب/أغسطس ١٩٩٨.

وعُقد مهرجان السلام والاستقرار في منطقة البلقان في الفترة ١٤ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في أثينا. وشمل الاحتفال طائفة من الأنشطة، بما فيها حلقات العمل واجتماعات الموائد المستديرة والتجمعات، وركز على السلام والأمن في البلقان.

ونُفذت بنجاح "قوافل السلام الدولية الثانية إلى السودان" في الفترة من ١٢ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وضمت طائفة مختلفة من النساء السودانيات ومجموعات الشباب السودانيين وسائر الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية في السودان.

١٠ - الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا

(مركز استشاري خاص منذ ١٩٨٢)

بيان استهلاكي موجز يُذكر بأهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا إلى تطوير الأبحاث والممارسات في هذا المجال على نطاق العالم من خلال وسائل مختلفة بينها الندوة الدولية للدراسات المتعلقة بالضحايا التي تنظم كل ثلاث سنوات، وإصدار المنشورات، وعقد الحلقات الدراسية، وكفالة الربط الشبكي بين الباحثين في هذا المجال، وتيسير سبل التعاون الدولي والوطني والإقليمي والمحلي من أجل زيادة الرعاية التي يحصل عليها الضحايا في جميع أرجاء العالم.

وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد أعضاء الجمعية العالمية بصورة كبيرة وأصبح لها الآن ممثلون في الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإسرائيل واسكتلندا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوغندا وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وترينيداد وتوباغو وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسورينام والسويد وسويسرا وسيراليون وشيلي والصين وصربيا وغواتيمالا وفرنسا وفنزويلا وفنلندا وكندا وكولومبيا والمكسيك ونيبال ونيجيريا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وشهد عدد الأعضاء تزايداً كبيراً في أستراليا وجنوب أفريقيا ومنطقة شرقي آسيا. ويعزى ذلك إلى تزايد الوعي في هذه البلدان بحقوق الضحايا وما تلقاه القضية من دعم وجداني في تلك المناطق التي تعمل بها الجمعية.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تزايداً في عدد الجمعيات الوطنية والإقليمية المعنية بالدراسات المتعلقة بالضحايا في الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإندونيسيا والبرازيل والبوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا واليونان وفي آسيا. ولم تحدث تغيرات تذكر فيما يتعلق بمصادر التمويل؛ فالجمعية تقوم بأنشطتها حصراً من اشتراكات العضوية.

ولا تقيم الجمعية روابط انتساب رسمية مع منظمات غير حكومية أخرى ذات مركز استشاري، باستثناء أن الجمعية تُمثل بصورة منتظمة في إدارة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة. وقد ساهم أعضاء الجمعية في إعداد ورقة لهذا المجلس في عام ١٩٩٩ بعنوان "العدالة التصحيحية" قدمت رسمياً إلى مركز منع الجريمة الدولية في فيينا.

وتعاونت الجمعية مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومركز منع الجريمة الدولية، وحضرت دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ودورات اللجنة الدولية المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في فيينا، وشاركت بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وركزت الجمعية جهودها على العمل بنشاط مع فريق خبراء الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية المعني بضحايا العنف وسوء استغلال السلطة على الصعيد الدولي، الذي اجتمع في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في فيينا، وشاركت في اجتماعيه اللاحقين في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، كما شاركت في صياغة دليل تنفيذ إعلان المبادئ الأساسية المتعلقة بإنصاف ضحايا الإحرام والتعسف في استعمال السلطة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ في قرارها ٣٤/٤٠. وكان هذا الإعلان الصادر في الثمانينات أبرز نجاح تحققه الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا وقام بصياغته أول الأمر داخل الجمعية كل من إرفن والر (كندا) وليروي لامبورن (الولايات المتحدة).

وفي شباط/فبراير ١٩٩٧ أصدر الأمين العام بياناً عن "العدالة التصحيحية" والضحايا في محكمة العدل الدولية كمساهمة من جانبه في العدد الخاص من الرسالة الإخبارية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (أيار/مايو ١٩٩٧). وشارك في المداولات التي جرت لإعداد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/١٩٩٧ بشأن تقنين حيازة الأسلحة النارية لأغراض منع الجريمة وصون الصحة والسلامة العامة، كما شارك في المداولات التي أفضت إلى اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٧ بشأن ضحايا الجريمة وسوء استغلال السلطة.

وشاركت الجمعية في التحضيرات التي جرت لوضع "دليل واضعي السياسات بشأن تنفيذ إعلان مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بإنصاف ضحايا الإحرام والتعسف في استعمال السلطة" و "كتيب الأمم المتحدة بشأن إنصاف الضحايا".

وشاركت الجمعية وأمينها العام في عمل اللجنة الفرعية التي تدرس آثار المعاناة النفسية على ضحايا الجريمة في إطار مشروع مشترك بين الأمم المتحدة والجمعية الدولية لدراسات التوتر الناتج عن الصدمات.

ورأس وفد الجمعية في دورات لجنة حقوق الإنسان التي عقدت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير كل من سيد ناظر غيلاني وماري بيير دو ليج من معهد العالم العربي.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير عقدت الجمعية ندوتين دوليتين كبيرتين بشأن الدراسات المتعلقة بالضحايا، أولاهما في أمستردام والأخرى في مونتريال. وناقشت الندوتان

دور الأمم المتحدة ومدى وجاهة إعلان مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بإنصاف ضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة. وفي مونتريال، احتفلت الجمعية بالذكرى الخامسة عشرة على مدى يوم كامل خلال الندوة بحضور ١٣٠٠ مشارك، بينهم مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة وعدد من وزراء العدل من بلدان مختلفة.

وإلى جانب الندوتين اللتين تعقدان كل ثلاث سنوات تمثلت أبرز أنشطة الجمعية في القيام بدور هام للغاية في نشر معارف مفصلة عن الإعلان، ودليل واضعي السياسات، وكتيب الأمم المتحدة بشأن إنصاف الضحايا. ونظمت الجمعية دورات دراسية دولية على مستوى الدراسات العليا في مجالات الدراسات المتعلقة بالضحايا ومساعدتهم، والعدالة الجنائية. وجرى في كل سنة من سنوات الفترة المشمولة بالتقرير، عقد هذه الحلقات الدراسية بصورة نصف شهرية في المركز الجامعي المشترك في دوبروفنيك، وضمت كل سنة زهاء ٣٠ طالبا من بلدان مختلفة وحوالي ٢٥ أستاذا، بمن فيهم أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية. ومنذ عام ١٩٩٨، يجري تنظيم الدروس الآسيوية على مستوى الدراسات العليا في مجال الدراسات المتعلقة بالضحايا ومساعدتهم في جامعة توكيو في ميتو باليابان. وإجمالا، أصبح ١٦٠ طالبا من طلبة الدراسات العليا على دراية بتفاصيل هذا الإعلان وقد نشروا هذه المعارف، وسينشرونها، بصورة مضاعفة كل في بلده، وهي مساهمة في نشر الإعلان وتنفيذه على الصعيد العالمي.

وكنقطة أخيرة في مجال توضيح علاقات الجمعية بالأمم المتحدة، ينبغي الإشارة إلى أنه لم يكن بوسع الجمعية أن تحتفظ برئيسها في منصبه لأنه أصبح الموظف الرئيسي في مركز منع الجريمة الدولية التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

وقد تعاونت الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا على مستويات مختلفة وفي مناسبات عديدة، مع هيئات الأمم المتحدة المذكورة في هذا التقرير، كما أنها عازمة على مواصلة هذا التعاون الطيب في المستقبل.